

مدى تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات التنمية المستدامة

من وجهة نظر العملاء:

دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن

د.د. إيمان أحمد الهنيدي**

د. علي عبد الفتاح الزيادات*

أ.د. موسى أحمد السعودي***

م. ميسون سعيد العمدة***

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/٤/٨م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٠/١١/٢٢م

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر العملاء، حيث تناولت الدراسة الأبعاد التالية للتنمية المستدامة وهي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية من عملاء المصارف الإسلامية بلغت ٢٣٠ مستجيباً، تم استعادة ٢٢٦ استبانة صالحة للتحليل، وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية SPSS لأغراض التحليل الإحصائي، وتم التوصل إلى أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تلي متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها: (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية). وأوصت الدراسة بتوصيات عدة أهمها: ضرورة قيام المصرف الإسلامي بالاهتمام بتنمية أفكار وقدرات ومواهب الموظفين العاملين لديه، وتوظيف قدراتهم على الابتكار والإبداع في تطوير الخدمات التي يقدمها، بالشكل الذي يساهم في تنمية القطاعات المختلفة، وأهمية تحمل المصرف الإسلامي مسؤوليته نحو البيئة. الكلمات الدالة: المصارف الإسلامية، التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي.

The Extent to Which Islamic Banks Meet the Requirements of Sustainable Development from the Perspective of Customers: Evidence from Jordan

Abstract

This study aimed to identify the extent to which Islamic banks operating in Jordan meet the requirements of sustainable development from the perspective of customers, where the study dealt with the following dimensions of sustainable development: economic dimension, social dimension, environmental dimension and technological dimension.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

** أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

*** مدرسة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

**** أستاذ، قسم إدارة الأعمال، كلية عمان للعلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية.

In order to achieve the objective of the study, a questionnaire was designed and distributed to a random sample of 230 Islamic Bank customers, 226 valid questionnaires were recovered for analysis, the statistical package SPSS was used for statistical analysis purposes, and it was concluded that Islamic banks operating in Jordan meet the requirements of sustainable development by its dimensions (economic, social, environmental, technological). The study recommended several recommendations, the most important of which is the need for the Islamic Bank to pay attention to the development of the ideas, abilities and talents of its employees, and to employ their abilities to innovate and innovate in the development of the services it provides, in a way that contributes to the development of different sectors, and the importance of the Islamic Bank assuming its responsibility towards the environment.

Keywords: Islamic banks, sustainable development, economic dimension, social dimension, environmental dimension, technological dimension.

المقدمة.

تلعب المصارف الإسلامية دوراً بارزاً في دعم وتمويل العمليات الاستثمارية والتشغيلية في مختلف المؤسسات سواءً كانت إنتاجية أو خدمية أو اجتماعية، حيث تسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق الشعوب والمؤسسات أهدافها التنموية التي تصبو إليها.

وتمثل المصارف الإسلامية محورا مهماً في منظومة الاقتصاد كونها تتسجم وتتوافق مع معتقدات الناس وتطلعاتهم، حيث تعمل المصارف الإسلامية على نقل الجانب النظري المتمثل بالمبادئ إلى الجانب التطبيقي، ومن التصور إلى الواقع العملي.

وخلال العقود القليلة الماضية أثبتت المصارف الإسلامية عامة وفي الأردن خاصة قدرتها في تلبية حاجات العملاء، وكفاءتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، دون هدرها أو تبذيرها، وتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن. وأثبتت فاعليتها في تقديم الخدمات والأنشطة الاجتماعية كالفروض الحسنة وإدارة الجمعيات الخيرية.

ولما استلزمت الظروف البيئية والاقتصادية تضافر الجهات كافة في تحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية كافة، وما يلزم ذلك من استخدام للموارد، دون أن يؤدي ذلك إلى استنزاف هذه الموارد والإضرار بالأجيال المستقبلية القادمة، أو ما يسمى بالتنمية المستدامة؛ جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر العملاء.

مشكلة الدراسة وأسئلتها.

تشهد المصارف الإسلامية نمواً ونشاطاً متزايداً في الاقتصاديات عامة وفي الاقتصاد الأردني بشكل خاص، حيث أصبحت ضرورة من ضرورات تسيير الأعمال وإنجاز المعاملات ضمن الشريعة الإسلامية، بل تعدت الحاجة إلى المصارف الإسلامية طلباً في أن تعمل على تصحيح مفهوم المال في المجتمع؛ وأن تصبح أجهزة تنموية وتوعوية تسهم

في خدمة المجتمع، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، مما سيعود بالنفع والفائدة والخير على أفراد المجتمع عامة وعملاء هذه المصارف بشكل خاص. ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالسؤال الآتي: هل تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم؟ وفي الأسئلة الآتية:

- هل تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم؟
- هل تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم؟
- هل تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم؟
- هل تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم؟

أهداف الدراسة.

تتمثل أهداف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- 1- التعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
- 2- التعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
- 3- التعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للبعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
- 4- التعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
- 5- التعرف على مدى تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

فرضيات الدراسة.

تتمثل فرضيات الدراسة بالفرضية الرئيسية العدمية المتضمنة عدم قدرة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بتلبية متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وفي الفرضيات العدمية الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

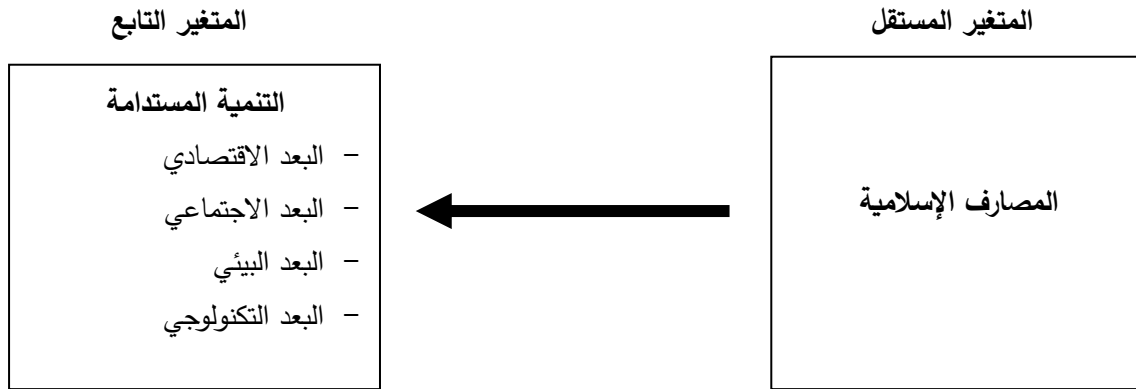
الفرضية الفرعية الثانية: لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم؟

أنموذج الدراسة.

يتمثل بالشكل الآتي:



- الأنموذج من تطوير الباحثين والاستعانة بدراسة (عبادة وملحم، ٢٠١٩)^(١)، ودراسة (مهدي والجناحي، ٢٠١٨)^(٢)، ودراسة (فراح، ٢٠١٤)^(٣).

الإطار النظري

البيئة المستدامة وخصائصها.

تعرف التنمية أنها هي عنصر رئيس للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وعملية تطوير شامل أو جزئي مستمر وتتمثل بأشكال عدة تهدف إلى الارتقاء والرفاه بالوضع الإنساني^(٤). أما التنمية المستدامة فهي التنمية التي تلبى الاحتياجات الحالية دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، وما يرافقها من حفظ أصول الطبيعة لأغراض النمو والتنمية في المستقبل^(٥)، فهدفها الرئيس تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة^(٦)، كما تم تعريفها بأنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي الذي يهتم ويهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي^(٧)".

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة تعدد مجالاتها، حيث تتكون من مجالات عدة أهمها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأنها عملية تحدث ضمن مستويات مختلفة: (عالمية، وإقليمية، ومحلية)، وأنها تمثل عملية تحويل عبر الأجيال من جيل إلى آخر، وأنها تتصف بالتكامل حيث إنها قائمة على التكامل والتنسيق والترتيب بين اتجاهات الاستثمار، والاتجاه التكنولوجي مما يدفعها للعمل بنظام^(٨).

أهداف التنمية المستدامة.

تبرز أهداف التنمية المستدامة الرئيسية بما يأتي (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧)^(٩) و(Doglas, 2000)^(١٠)

و(أبو النصر، ٢٠١٧)^(١١):

- ١- التكامل والاندماج البيئي: وتعني ضرورة المحافظة على التنوع الحيوي وكافة الأنظمة البيئية الطبيعية من خلال الإدارة المستورة لتلك النظم.
- ٢- الرقي بالعدالة الاجتماعية: وتعني العمل على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمعات البشرية كافة، الحالية والمتوقعة مستقبلاً، من طعام وتعليم وفرص عمل وغيرها، واحترام الأفراد وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتمكين أفراد المجتمعات والمرأة خاصة، ومنحهم الحقوق الأساسية من تعليم وصحة ومشاركتهم في القرارات المختلفة.
- ٣- زيادة الفاعلية الاقتصادية: وتعني تشجيع الإدارة المثلى للموارد الاقتصادية، بهدف المحافظة عليها للاستفادة المستقبلية منها.
- ٤- الاهتمام بالبنية التحتية وتشجيع الابتكار وتعزيز الصناعة.

أبعاد التنمية المستدامة.

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة بالأبعاد الآتية^(١٢):

- ١- **البعد الاقتصادي**: ويشمل حصة الفرد الواحد من الموارد الاقتصادية، والعمل على إيقاف إهدار الموارد الاقتصادية، والعدالة الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة.
- ٢- **البعد الاجتماعي**: ويشمل الاستفادة من الطاقات البشرية، والصحة والتعليم، وتكافؤ فرص العمل.
- ٣- **البعد البيئي**: ويشمل حماية الموارد الطبيعية، وصيانة الموارد المائية لحمايتها من التلوث، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.
- ٤- **البعد التكنولوجي**: ويشمل استخدام تكنولوجيا نظيفة، والحد من انبعاث الغازات واستخدام التكنولوجيا المحسنة والتشريعات الرادعة.

الصيرفة الإسلامية.

مع تزايد الطلب على الخدمات والمنتجات المصرفية غير الربوية التي تطرحها المصارف الإسلامية، والتي تضمن إراحة الضمير الديني لفئة كبيرة من أفراد المجتمع، إضافة إلى تزايد الثقة في النظام المصرفي الإسلامي البعيد عن الربا والمقامرة والعمليات الوهمية، والذي أثبت جدارته وبقي صامداً أمام الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، رغم أنه يمثل حلقة من ضمن حلقات البنوك في العالم، الأمر الذي جعل بعض الدول العظمى تنادي بضرورة تبني هذا النظام واعتباره نظاماً مثالياً، وعليه باشرت العديد من الدول فتح شبابيك ونوافذ مصرفية إسلامية، وتوظيف إمكانات المصارف الإسلامية وصيغها المتنوعة بما يحقق المنفعة لها ولعملائها، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني ويسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستدامتها.

خصائص المصارف الإسلامية.

تتمتع المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص منها:

- **خصائص أيديولوجية أو مذهبية:** إن هذه المصارف لا تتعامل بالربا (الفائدة) أخذاً ولا إعطاءً، كما أنها لا تقدم تمويلاً أو تستثمر في أي مشروع يمارس أنشطة محرمة، إضافة إلى أنها بنوك تتبع أحكام الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى عمل الخير والنهي عن المنكر، وتغليب مصلحة الجماعة والحث على العمل والتنمية، وقد أشار البعد الاجتماعي إلى ضرورة الاستفادة من الطاقات البشرية وتوجيهها للمشاريع والأنشطة المتفقة مع الشريعة والتي تحقق مصلحة الفرد والمجتمع وتوفير فرص متكافئة للجميع.
- **خصائص وظيفية:** تتميز أنشطة المصرف الإسلامي بأنها:
 - ١- مصارف استثمارية: حيث تقوم بدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية وتحمل جزء من المخاطر والمزج بين عنصري رأس المال والخبرة البشرية بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد^(١٣)، وتم التركيز على هذا الجانب من خلال دراسة البعد الاقتصادي ويشمل حصة الفرد الواحد من الموارد الاقتصادية، والعمل على إيقاف إهدار الموارد الاقتصادية، والعدالة الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة.
 - ٢- مصارف اجتماعية: تقبل هذه البنوك أموال الزكاة وتشفرف على صناديق الزكاة، كما أنها تتولى إدارة حسابات الجمعيات الخيرية، وتقوم بإنفاقها على أوجه مختلفة بما يضمن تحقيق التضامن الاجتماعي، وعدم تركيز الثروات في أيدي أفراد أو مؤسسات قليلة^(١٤)، وهذه الخاصية يمكن ربطها بالبعد الاجتماعي الذي تناوله الباحثون في الدراسة والذي يهتم بالطاقات البشرية وتكافؤ الفرص في العمل والتعليم.
 - ٣- مصارف تنمية: فهي تسعى إلى تعبئة الموارد وتوجيهها لطالبي التمويل؛ تحقيقاً للمصالح المشتركة ليس للطرفين فقط وإنما للمجتمع بأكمله، فهي كغيرها من المؤسسات التمويلية لا بد أن تسهم في التنمية الاقتصادية للبلد، حيث تعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، رفع الطاقة الإنتاجية، تقوية البنية الهيكلية، وتحقيق النمو المتوازن في القطاعات الاقتصادية، الحد من البطالة وتشغيل الأيدي العاملة، إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشري بتعليمه وتدريبه، واعتبار الإنسان هو غاية التنمية وأداتها^(١٥)، وهذه الخاصية يمكن ربطها بكل من البعد الاقتصادي والاجتماعي، والتكنولوجي، والبيئي التي تناولها الباحثون في الدراسة.

مصادر تمويل المصارف الإسلامية.

- تقوم المصارف الإسلامية بتمويل أنشطتها المختلفة من موارد ذاتية تشمل: رأس المال المدفوع واحتياطياتها بالإضافة إلى أرباحها المدورة، وموارد غير ذاتية وهي: الأموال التي يحصل عليها البنك من مصادر خارجية أهمها الودائع، ويتم توظيف الموارد المالية الذاتية وغير الذاتية في مجالات استثمارية عدة قد تكون على شكل:
- استثمارات مباشرة: بحيث يتولى البنك تأسيس مشروع تجاري يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - استثمارات مختلطة دائمة: أي أن يشارك البنك بموارده المتاحة أصحاب المشروع بصفة دائمة مع حق البنك بالإشراف على المشروع.

– استثمارات مختلطة مؤقتة: ويقصد بها الاستثمارات التي يشارك بها البنك أصحاب المشروع بصورة مؤقتة، إذ يتنازل البنك عن حصته بشكل تدريجي إلى أن يصبح ملكاً لأصحاب المشروع بالكامل^(١٦).

أدوات الصيرفة الإسلامية.

تسهم البنوك الإسلامية مع غيرها من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل في تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد وللقطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أنها تقبل الودائع بأشكالها المختلفة، وتقوم بتوظيف الأموال بأشكال عدة:

- ١- المشاركة في الربح والخسارة (العائد المتغير): من أدواتها المضاربة والمشاركة، حيث تعرف المضاربة: بأنها مساهمة المصرف في صفقة محددة مع مستثمر أو أكثر، حيث يساهم المصرف بتقديم الأموال اللازمة ويساهم المستثمر أو المتعامل بجهده، ويصبح الطرفان شريكين في الربح أو الخسارة^(١٧). أما المشاركة يقصد بها دمج مال البنك بمال آخر واستخدام هذه الأموال لفترة معينة في عمل سائغ لهم ربحه أو خسارته^(١٨).
- ٢- تحقيق هامش من الربح (العائد الثابت): وتشمل المرابحة، الإجارة، البيع الآجل. وتعرف المرابحة: بأنها اتفاق يتم بين المستثمر وبائع السلعة (وهو البنك) لبيع سلعة معينة بخصائص محددة لدى البائع أو يقوم بشرائها لبيعها للمشتري على أساس التكلفة إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه الطرفان بحيث يتم تسليم البضاعة فوراً أو آجلاً أو بالتقسيط.
- ٣- دون تحقيق عائد: أو ما يعرف بالقرض الحسن^(١٩).

القطاع المصرفي والصيرفة الإسلامية في الأردن.

على الصعيد المحلي: حقق القطاع المصرفي الأردني تقدماً ملحوظاً تمثل بالتنوع الكمي والنوعي من حيث ارتفاع عدد البنوك وانتشارها وزيادة حجم الودائع والائتمان، إلى جانب التقدم في مجال الخدمات والأعمال المصرفية والتوسع في الخدمات الإلكترونية واعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية^(٢٠). حيث بلغ عدد المصارف العاملة في الأردن ٢٤ مصرفاً في نهاية عام ٢٠١٨ وتوزع إلى ستة عشر بنكاً أردنياً، منها ثلاثة بنوك إسلامية، وثمانية فروع لبنوك أجنبية، منها فرع لبنك إسلامي وتمارس جميع هذه البنوك أعمالها من خلال ٨٤٤ فرعاً و ٨٣ مكتباً موزعة داخل المملكة^(٢١).

وعلى صعيد الصيرفة الإسلامية في الأردن: تم تأسيس أول بنك إسلامي عام ١٩٧٨ ليقدم خدماته التمويلية والاستثمارية حسب أحكام الشريعة الإسلامية، وليحقق عدد من الغايات منها: توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي، وتطوير طرق وأدوات لجذب الأموال والمدخرات إضافة إلى توفير التمويل اللازم لسد احتياجات الأنشطة الأخرى^(٢٢).

الدراسات السابقة.

- تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة بالدراسات الآتية:
- دراسة (عبادة وملحم، ٢٠١٩) بعنوان: "الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي". سعت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للتمويل

المصرفي الإسلامي في الأردن عن طريق قياس أثره على الادخار والاستثمار والبطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، ولقد اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار، واستنتجت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي على التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يكون الأثر إيجابياً ذو دلالة إحصائية للتمويل الموجه لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان يليه قطاع التجارة العامة، وكان من أهم توصياتها ضرورة قيام المصارف الإسلامية الأردنية بمنح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتوجيه الموارد للاستثمار في مشروعات حقيقية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال التمويل المصرفي الإسلامي^(٢٣).

- دراسة (مهدي والجنابي، ٢٠١٨) بعنوان: "إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: بعض المصارف الإسلامية العربية أنموذجاً للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٣". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم تعاملات المصارف الإسلامية في الدول الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة البيانات، وتم اختيار بعض المصارف لتكون أنموذجاً للدراسة، ومن أهم ما توصلت إليه من استنتاجات أن هذه المصارف حققت نمواً كبيراً في إجمالي استثماراتها وأن أغلب المبالغ المستثمرة ذهبت إلى استثمارات حقيقية أسهمت في عملية تنمية بلدانها، وقد أوصت بتكثيف الندوات لتعريف الناس عامة والمستثمرين خاصة بالمصارف الإسلامية وطبيعة عملها وما تقدمه من صيغ تتناسب مع الأسس الشرعية، وتشجيع الباحثين على البحث في القضايا التي تخص هذه المصارف^(٢٤).

- دراسة (شهيناز و وسام، ٢٠١٦) بعنوان: "دور البنوك في التنمية الاقتصادية". سعت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تناولت الجهاز البنكي الجزائري، واتبعت المنهج الاستقرائي والتحليلي في تحديد الأثر المباشر وغير المباشر لها على التنمية، وقد تبين أن للبنوك تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية بحيث تسهم بطريقة مباشرة في تفعيل الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه من تمويل لمختلف المشاريع، كما أنها تسهم بشكل غير مباشر حيث تقوم بإعداد دراسات جدوى للمشاريع الاستثمارية التي ترغب بتمويلها والتأكد من مساهمتها فعلياً في دفع عجلة التنمية، كما سلطت الدراسة الضوء على النقائص التي يعاني منها الجهاز المصرفي في الجزائر مثل: صغر حجم البنوك، وضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة، ونقص كفاءة وخبرة العنصر البشري، إضافة إلى عدم وجود سياسة استثمارية وتمويلية موحدة بين البنوك، وأوصت الدراسة بضرورة معالجة هذه النقائص على مستوى الموارد البشرية والتكنولوجيا المستخدمة، والمستوى التشريعي، إلى جانب تطوير السوق المالي الجزائري^(٢٥).

- دراسة (فراح، ٢٠١٤) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة". هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية في الجزائر لبلوغها والخدمات التي تقدمها، والتعريف بالتنمية المستدامة وأهمية تحقيقها، وللوصول إلى هذه الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في المنهجية والتحليل. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن التنمية تؤدي إلى الارتقاء برفاهية المجتمع مع الحرص على الموارد المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية بحيث تتحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأن

البنوك الإسلامية تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة والبيع والتبرع، وقد أوصت الدراسة بضرورة انتهاج آليات وإجراءات من شأنها تعزيز وتقوية المصارف الإسلامية، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود وتوثيق التعاون بين الدول الإسلامية والعربية، والعمل على تطوير الموارد البشرية العاملة في هذه البنوك، وعقد المؤتمرات العلمية التي تعنى بالصيغ التمويلية الإسلامية المبتكرة^(٢٦)، وتتفق هذه الدراسة مع ما توصل إليه الباحثون من حيث مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي، إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن دراسة (فراح، ٢٠١٤) أنها تناولت أبعاد التنمية بالتفصيل وحللت تأثير المصارف الإسلامية على كل منها بشكل منفصل؛ وذلك للتمكن من معرفة مواطن القوة والضعف ومعالجتها؛ للوصول إلى تحقيق أبعاد التنمية بشكل متكامل.

- دراسة (بشير، ٢٠١٣) بعنوان: "محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت: دراسة ميدانية". استهدفت هذه الدراسة التعرف على محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المتعاملين مع هذه البنوك واختار الباحث عينة عشوائية من عملائها، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للدافع الديني والدوافع غير الدينية مثل: التفرغ، وتأثير الأصدقاء، في اختيار العملاء للبنوك الإسلامية، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي الديني بين العملاء، والعمل على تحسين جودة الخدمة المصرفية إلى جانب العمل على تحسين العوامل الأخرى غير الدينية مثل التفرغ^(٢٧).

- دراسة (نعمة ونجم، ٢٠١٠) بعنوان: "المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات". هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتشخيص الدور الكبير والفاعل الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتم اتخاذ مجموعة دلة البركة كأ نموذج ناجح للمؤسسات المالية التي تبنت مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتي تعد إحدى أكبر الكيانات الاقتصادية العربية، توصلت الدراسة إلى أن إقبال المصارف التجارية التقليدية على فتح فروع إسلامية يرجع إلى دوافع مختلفة وقد يكون الدافع وراء ذلك هو المنافسة والتقليد، أو تحقيق عائد أعلى، واستنتجت كذلك أن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الصيرفة الإسلامية تعتبر متميزة؛ لأن مؤسساتها المالية لعبت دوراً أساسياً في تنمية وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، وكان من أهم توصياتها: ضرورة مسايرة المعايير العالمية للعمل المصرفي في ميادين الإفصاح ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية، إلى جانب الاهتمام والاستثمار في الموارد البشرية والبحث عن إدارات فاعلة قادرة على الاستجابة لمتغيرات الصناعة المصرفية^(٢٨).

- دراسة (مقداد وحلس، ٢٠٠٥) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البنوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية، استعان الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية وسعياً إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة فقط، وبذلك فإن الدراسة لم تشمل على كل فلسطين. تشير النتائج إلى نجاح المصارف الإسلامية في

تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، ومن ثم إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني. كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار^(٢٩).

- دراسة (أحمد، ٢٠٠٦) بعنوان: "الدور التتموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (١٩٨٠-٢٠٠٠)". سعت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تحقيق التقدم والاستقرار، ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد اعتمدت أسلوب دراسة حالة حيث اتخذت من البنك الإسلامي الأردني أنموذجاً، وكان من أهم ما تم التوصل إليه إن هنالك مجموعة من المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية ويمكن تقسيمها إلى قسمين: مشاكل خارج النشاط المصرفي ومشاكل أخرى من داخله، ولا بد من معالجة هذه المشاكل لتحقيق التنمية، واقترحت الدراسة ضرورة تشجيع الأفراد على استثمار الأموال عن طريق إنشاء صناديق ادخار لدى المصارف الإسلامية، ودعوها إلى التوسع في نظام البيع بالتقسيط المنتهي بالتملك في مجال المعدات الإنتاجية، والتوسع في نظرة الإجارة، والعمل على إنشاء الفروع الصغيرة في المدن الصغيرة والقرى^(٣٠). وقد تميزت هذه الدراسة عن دراسة (أحمد، ٢٠٠٦) في أنها تناولت عينة أكثر شمولاً تألفت من كافة عملاء المصارف الإسلامية الممارسة لعملها في الأردن، سواء كانت محلية أو أجنبية، وقد أظهر موقع البنك المركزي الأردني أنها أربعة مصارف إسلامية: هي البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك صفوة، وبنك الراجحي (البنك المركزي، ٢٠١٨)، بينما اعتمدت دراسة (أحمد، ٢٠٠٦) أسلوب دراسة الحالة وتناولت من خلاله المشاكل الخارجية والداخلية المعيقة لتحقيق التنمية، فيما ركز الباحثون في هذه الدراسة على دور المصارف الإسلامية مجتمعة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

- دراسة (المشهوروي، ٢٠٠٣) بعنوان: "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين". تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢) واستخدمت التحليل المالي والنسب المئوية لبيانات الميزانية المجمع لهد المصارف، كما اعتمدت المنهج التحليلي الوصفي والكمي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات، أما بالنسبة لعينة الدراسة فهي تتكون من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها أن موجودات وودائع وتوظيفات هذه المصارف على الرغم من نموها بمعدلات مرتفعة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما يشكل أسلوب المرابحة للأمر بالشراء أغلب توظيفات هذه المصارف، وقد أوصى الباحث بضرورة السعي إلى زيادة وتوسيع حزمة التمويلات الموجهة لقطاعات الإنتاجية والمشروعات عن الاقتصادية الحيوية، إضافة إلى ضرورة عمل سلطة النقد على تنظيم عمل هذا القطاع^(٣١).

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأهدافها ومتغيراتها وفرضياتها ومجتمعها؛ حيث لم تتناول أيًا من الدراسات السابقة محاولة بحث مدى وفاء أو تلبية المصارف الإسلامية لأبعاد التنمية المستدامة الموجودة في هذه

الدراسة المتمثلة في: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي من قبل حسب علمنا كباحثين، كما تتميز هذه الدراسة في أن مجتمعها هي المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

منهجية الدراسة

منهج البحث العلمي في الدراسة.

يقصد بمنهج الدراسة بأنه أسلوب من أساليب التنظيم الفاعلة لمجموعة الأفكار المنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكيل الظواهر^(٣٢)، حيث اعتمدت هذه الدراسة على:

- **المنهج الوصفي:** وهو الإجراءات يقوم بها الباحث بشكل متكامل لوصف الظاهرة أو المشكلة موضع البحث معتمداً على الحقائق والبيانات المجموعة وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص استدلالاتها والتوصل إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو المشكلة^(٣٣).
- **المنهج الاستدلالي:** وهو الطريقة التي تقوم على اختيار عينة من مجتمع وتحليل وتفسير البيانات المجموعة عنها للتوصل إلى تعميمات واستدلالات لما هو أكبر من هذه العينة، ويقوم هذا المنهج بشكل أساسي على التعرف على ما تعنيه الأرقام المتجمعة واستقرائهم ومعرفة دلالاتها وما وراءها، أكثر من مجرد وصفها وتفسيرها^(٣٤).

مصادر جمع البيانات.

- ١- **المصادر الأولية:** تمثلت في جمع البيانات المتعلقة بأراء عينة الدراسة، وذلك بواسطة استخدام الاستبانة التي تضمنت ثلاثة أجزاء: الأول منها: في رسالة تم توجيهها للمستجيبين، تضمنت أهداف الدراسة وعنوانها، أما القسم الثاني: فقد تضمن المعلومات الخاصة المتعلقة بالمستجيب والتي استخدمت لوصف العينة، مثل الجنس والعمر. أما القسم الثالث: فقد تكون من الفقرات التي مثلت فرضيات الدراسة، حيث صممت خيارات الإجابة حسب مقياس ليكرت، من ١ إلى ٥، ليكون: ٥ موافق بشدة، و ١ غير موافق بشدة، وقد طلب من المستجيب اختيار الجواب الذي يراه مناسباً.
- ٢- **المصادر الثانوية:** وتمثلت في الكتب والدوريات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها.

تكون مجتمع الدراسة من كافة عملاء المصارف الإسلامية الممارسة لعملها في الأردن، سواء كانت محلية أو أجنبية، وقد أظهر موقع البنك المركزي الأردني أنها أربعة مصارف إسلامية هي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك صفوة، وبنك الراجحي^(٣٥).

أما عينة الدراسة فقد قام الباحثون بأخذ عينة عشوائية بسيطة (Simple Random Sample) شملت ٢٦٠ مستجيباً، من عملاء المصارف الإسلامية، حيث تم توزيع الاستبانات عليهم، استرجع منها ٢٢٦ استبانة بنسبة ٨٦% من الاستبانات الموزعة خضعت للتحليل.

خصائص عينة الدراسة.

جدول (١):

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب: الجنس، العمر، المستوى العلمي.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	١٦٠	٧٠.٨
	إناث	٦٦	٢٩.٢
	المجموع	٢٢٦	١٠٠.٠
العمر	أقل من ٢٥ سنة.	١٦	٧.١
	من ٢٥ سنة حتى ٣٥ سنة.	٢٦	١١.٥
	من ٣٦ سنة حتى ٤٥ سنة.	٨٨	٣٨.٩
	٤٦ سنة فأكثر.	٩٦	٤٢.٥
المؤهل العلمي	المجموع	٢٢٦	١٠٠.٠
	دبلوم	٤٤	١٩.٥
	بكالوريوس	١٠٠	٤٤.٢
	ماجستير	٥٠	٢٢.١
	دكتوراه	١٨	٨.٠
	أخرى	١٤	٦.٢
الخبرة العملية في التعامل المصرفي	المجموع	٢٢٦	١٠٠.٠
	أقل من ٣ سنوات.	٣٠	١٣.٣
	من ٣ سنوات حتى ٦ سنوات.	٢٢	٩.٧
	من ٧ سنوات حتى ١٤ سنة.	٨٢	٣٦.٣
	١٥ سنة فأكثر.	٩٢	٤٠.٧

يلاحظ من بيانات الجدول (١) أن نسبة تمثيل الذكور أكبر من نسبة تمثيل الإناث؛ إذ بلغت نسبة تمثيل الذكور (٧٠.٨%) فيما بلغت نسبة تمثيل الإناث (٢٩.٢%). ومن حيث العمر نجد أن النسبة الأعلى من أفراد الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية ٤٦ سنة فأكثر والتي بلغت (٤٢.٥%) ثم جاءت نسبة تمثيل الفئة العمرية ٣٦-٤٥ سنة والبالغة (٣٨.٩%) فيما بلغت أدنى نسبة تمثيل للفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة والتي بلغت (٧.١%). فيما تشير البيانات المتعلقة بالمؤهل العلمي بأن النسبة الأعلى لأفراد العينة من ذوي التحصيل العلمي البكالوريوس بنسبة تمثيل (٤٤.٢%)، ثم جاءت نسبة تمثيل الحاصلين على الماجستير والبالغة (٢٢.١%)، فيما أدنى نسبة لحملة شهادة الدكتوراه والبالغة (٨.٠%). ومن حيث الخبرة العملية في التعامل المصرفي نلاحظ ارتفاع نسبة المتعاملين لفترات

طولية، حيث كانت أعلى نسبة للمتعاملين لأكثر من ١٥ سنة والبالغة (٤٠.٧%)، فيما أدنى نسبة للمتعاملين لفترة ٣-٦ سنوات والبالغة (٩.٧%).

المعالجة الإحصائية.

لأغراض المعالجة الإحصائية تم استخدام حزمة برمجيات (SPSS) لمعالجة البيانات، والتي تم إدخالها إلى الحاسوب، لاستخراج التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وفقاً لأهداف وفرضيات الدراسة، والأخذ بمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، واستخدمت الطرق الإحصائية التالية^(٣٦):

- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات الأبعاد.
- استخدام اختبار الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي.
- اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) لاختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي لفرضيات ومتوسط أداة المقياس.
- اختبار التوزيع الطبيعي.

ثبات أداة الدراسة.

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cornobach Alpha) لاختبار الاتساق الداخلي بين فقرات مقياس تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر العملاء^(٣٧)، وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا بين جميع فقرات المقياس (٠.٩٢٤)، وحسب المتغيرات بلغت قيمة أدنى معامل ثبات (٠.٧٨٣) وهذه القيم أعلى من القيمة (٠.٧٠٠) والتي تعد الحد الأدنى الذي يشير إلى ثبات أداة الدراسة.

جدول (٢):

معاملات الثبات لإدارة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.

قيمة معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	البعد
٠.٨٤٦	٥	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.٧٨٥	٦	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.٧٨٣	٥	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.٨٤٢	٤	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.٩٢٤	٢٠	جميع فقرات المقياس.

اختبار التوزيع الطبيعي.

جدول (٣):

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار كولموجوروف - سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov).

الدالة الإحصائية	قيمة معامل كولموجوروف-سميرنوف	البعد
٠.٢٣٥	١.٠٣٤	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.٣٧٨	٠.٩١١	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.١٧٨	١.٠٩٩	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.٠٦٢	١.٣١٧	وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.
٠.١٤٧	١.١٤٣	جميع فقرات المقياس (وفاء المصارف الإسلامية بمتطلبات التنمية المستدامة).

يتضح من نتائج اختبار كولموجوروف - سميرنوف للتوزيع الطبيعي بأن جميع متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث إن جميع قيم معامل كولموجوروف - سميرنوف أعلى من القيمة (٠.٠٥).

تصحيح أداء الدراسة.

تم تصميم المقاييس وفق مقياس ليكرت الخماسي بحيث تأخذ الإجابات على الفقرات خمس درجات للقياس وهي: (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة)، وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، ويهدف تحديد درجة وفاء المصارف تم ما يلي:

- استخراج مدى المقياس = ٥-١ = ٤
- قسمة مدى المقياس على (٣) وهي عدد المستويات = ١.٣٣ وهو طول الفئة.

واعتمدت الفئات التالية بناء على متوسطات الإجابات:

درجة منخفضة.	١.٠٠-٢.٣٣
درجة متوسطة.	٢.٣٤-٣.٦٧
درجة مرتفعة.	٣.٦٨-٥.٠٠

اختبار الفرضيات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية: لا تلبى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

تم اختبار فرضية الدراسة الرئيسية من خلال اختبار دلالة الفروق بين متوسط الإجابات للدرجة الكلية على ولاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التنمية المستدامة من وبين متوسط المقياس الافتراضي (٣) تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة:

جدول (٤):

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة.

المتوسط الحسابي	متوسط المقياس	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣.٦٠	٣.٠٠	١١.٠٣٣	١.٦٥٩	١١٢	*.٠.٠٠٠

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين الدرجة الكلية لمتوسط الإجابات على ولاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التنمية المستدامة البالغ (٣.٦٠)، ومتوسط المقياس الافتراضي (٣)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (١١.٠٣٣) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية عند درجات حرية (١١٢) ومستوى خطأ (٠.٠٥) والبالغة (١.٦٥٩). وبذلك ترفض الفرضية الصفرية من الفرضية الرئيسية التي تنص على: "لا تلبى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم"، وتقبل الفرضية البديلة أي أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تلبى بمتطلبات التنمية المستدامة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا تلبى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

جدول رقم (٥):

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتبة، ودرجة الموافقة على فقرات ولاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١.	يسهم المصرف الإسلامي في تحقيق العدل بين الأفراد في استغلال الموارد.	٣.٦٣	٠.٩٧	٥	متوسطة
٢.	يتبنى المصرف الإسلامي سياسات وإجراءات تعمل على رفع نصيب المواطن الأردني من الموارد الاقتصادية أسوة بالدول المتقدمة.	٣.٦٠	٠.٩٨	٤	متوسطة
٣.	يقوم المصرف الإسلامي بالبحث والتشجيع على تخفيض مستويات الاستهلاك للطاقة والموارد.	٣.٦٦	٠.٩٥	٢	مرتفعة

متوسطة	٣	٠.٩٦	٣.٦٥	يبنى المصرف الإسلامي إجراءات وسياسات خاصة للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة في الأردن.	٤.
متوسطة	١	٠.٩٣	٣.٦٧	يحاول المصرف الإسلامي مساعدة المواطنين في الأردن في الحصول على الموارد والمنتجات بشكل متساوٍ بينهم.	٥.
متوسطة	---	٠.٧٥	٣.٦٤	الدرجة الكلية	

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) وجود درجة متوسطة من وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي (٣.٦٤) وانحراف معياري (٠.٧٥). وعلى مستوى الفقرات نجد أن جميعها جاءت بدرجة موافقة متوسطة، وكانت أعلى الدرجات على الفقرة رقم (٥) بمتوسط إجابات (٣.٦٧) وانحراف معياري (٠.٩٣)، وتنص على: "يحاول المصرف الإسلامي مساعدة المواطنين في الأردن في الحصول على الموارد والمنتجات بشكل متساوٍ بينهم". فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (١) بمتوسط إجابات (٣.٦٣) وانحراف معياري (٠.٩٧)، وتنص على: "يسهم المصرف الإسلامي في تحقيق العدل بين الأفراد في استغلال الموارد".

ولاختبار فرضية الدراسة الأولى من خلال اختبار دلالة الفروق بين متوسط الإجابات للدرجة الكلية على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، ومتوسط المقياس الافتراضي (٣) تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة:

جدول (٦):

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة للفرضية الأولى.

المتوسط الحسابي	متوسط المقياس	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣.٦٤	٣.٠٠	٩.٠٧٨	١.٦٥٩	١١٢	* ٠.٠٠٠

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.005)$.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.005)$ بين الدرجة الكلية لمتوسط الإجابات على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة البالغ (٣.٦٤)، ومتوسط المقياس الافتراضي (٣)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (٩.٠٧٨) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية عند درجات حرية (١١٢) ومستوى خطأ (٠.٠٥) والبالغة (١.٦٥٩). وبذلك ترفض الفرضية الصفرية من الفرضية الأولى التي تنص على: "لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم"، وتقبل الفرضية البديلة أي أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تلبية بمتطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

جدول رقم (٧):

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الموافقة على فقرات وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن
بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١.	يقوم المصرف الإسلامي باتخاذ سياسات تكفل الاستفادة من طاقات موظفيه وأفكارهم ومواهبهم.	٣.٨٨	٠.٨٣	١	مرتفعة
٢.	يشجع المصرف الإسلامي الموظفين على الابتكار والإبداع.	٣.٧٣	٠.٩١	٢	مرتفعة
٣.	يسهم المصرف الإسلامي بتنمية القطاع الصحي في الأردن.	٣.٥٠	٠.٩٢	٦	مرتفعة
٤.	يقوم المصرف الإسلامي بالمساهمة بتنمية قطاع التعليم في الأردن.	٣.٥٥	٠.٨٧	٥	متوسطة
٥.	يعمل المصرف الإسلامي على إنشاء مشاريع بهدف توفير فرص عمل للمجتمع الأردني.	٣.٦٩	٠.٩١	٣	مرتفعة
٦.	يسهم المصرف الإسلامي بتدريب الطلبة وتجهيزهم لسوق العمل بعد التخرج.	٣.٦٥	٠.٨٨	٤	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣.٦٧	٠.٦٢	---	متوسطة

يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) وجود درجة متوسطة من وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي (٣.٦٧) وانحراف معياري (٠.٦٢). وعلى مستوى الفقرات نجد أن ثلاث منها جاءت بدرجة موافقة مرتفعة وثلاث بدرجة موافقة متوسطة، وكانت أعلى الدرجات على الفقرة رقم (١) بمتوسط إجابات (٣.٨٨) وانحراف معياري (٠.٨٣) وتنص على: "يقوم المصرف الإسلامي باتخاذ سياسات تكفل الاستفادة من طاقات موظفيه وأفكارهم ومواهبهم". فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (٣) بمتوسط إجابات (٣.٥٠) وانحراف معياري (٠.٩٢) وتنص على: "يسهم المصرف الإسلامي بتنمية القطاع الصحي في الأردن".

ولاختبار فرضية الدراسة الثانية من خلال اختبار دلالة الفروق بين متوسط الإجابات للدرجة الكلية على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، ومتوسط المقياس الافتراضي (٣) تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة:

جدول (٨):

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة للفرضية الثانية.

المتوسط الحسابي	متوسط المقياس	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣.٦٧	٣.٠٠	١١.٥٤١	١.٦٥٩	١١٢	*.٠٠٠٠

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.005)$.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينه الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين الدرجة الكلية لمتوسط الإجابات على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة البالغ (3.67)، ومتوسط المقياس الافتراضي (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (11.041) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية عند درجات حرية (112) ومستوى خطأ (0.05) والبالغة (1.659). وبذلك ترفض الفرضية الصفرية من الفرضية الثانية التي تنص على: "لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم"، وتقبل الفرضية البديلة أي أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تلبية بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

جدول رقم (9):

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الموافقة على فقرات وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1.	يشجع المصرف الإسلامي المواطنين على المحافظة على الموارد الطبيعية كالغابات.	3.42	0.94	2	متوسطة
2.	يقوم المصرف الإسلامي بدعم القطاع الزراعي لمساعدته في تأمين الغذاء للمواطنين.	3.44	0.90	1	متوسطة
3.	يولي المصرف الإسلامي اهتماما بالمحافظة على الموارد المائية من التلوث.	3.41	0.85	3	متوسطة
4.	يبنى المصرف الإسلامي سياسات خاصة تحمي الأراضي الزراعية من التصحر.	3.40	0.93	4	متوسطة
5.	يولي المصرف الإسلامي اهتماما بمتابعة موضوع الاحتباس الحراري بهدف المحافظة على المناخ للأجيال القادمة.	3.35	0.85	5	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.41	0.66	---	متوسطة

يتضح من بيانات الجدول رقم (9) وجود درجة متوسطة من وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي (3.41) وانحراف معياري (0.66). وعلى مستوى الفقرات نجد أن جميعها بدرجة موافقة متوسطة، وكانت أعلى الدرجات على الفقرة رقم (2) بمتوسط إجابات (3.44) وانحراف معياري (0.90) وتنص على: "يقوم المصرف الإسلامي بدعم القطاع الزراعي لمساعدته في تأمين الغذاء للمواطنين". فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (5) بمتوسط إجابات (3.35) وانحراف معياري (0.85) وتنص على: "يولي المصرف الإسلامي اهتماما بمتابعة موضوع الاحتباس الحراري بهدف المحافظة على المناخ للأجيال القادمة".

ولاختبار فرضية الدراسة الثالثة من خلال اختبار دلالة الفروق بين متوسط الإجابات للدرجة الكلية على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، ومتوسط المقياس

الافتراضي (٣) تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة:

جدول (١٠):

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة للفرضية الثالثة.

المتوسط الحسابي	متوسط المقياس	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣.٤١	٣.٠٠	٦.٥٦٨	١.٦٥٩	١١٢	*0.000

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.005)$.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.005)$ بين الدرجة الكلية لمتوسط الإجابات على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة البالغ (٣.٤١)، ومتوسط المقياس الافتراضي (٣)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (٦.٥٦٨) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية عند درجات حرية (١١٢) ومستوى خطأ (٠.٠٠٥) وبالغلة (١.٦٥٩). وبذلك ترفض الفرضية الصفرية من الفرضية الثالثة التي تنص على: "لا تلي المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم"، وتقبل الفرضية البديلة أي أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تلي بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا تلي المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

جدول رقم (١١):

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الموافقة على فقرات وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١	يستخدم المصرف الإسلامي تقنيات وأجهزة إلكترونية نظيفة وتحد من التلوث البيئي.	٣.٦٣	٠.٨٩	٤	متوسطة
٢	يبنى المصرف الإسلامي سياسات وإجراءات خاصة عند تمويل الشركات الصناعية بحثها على استخدام أجهزة وآلات تكنولوجية تحد من التلوث.	٣.٦٩	٠.٨٩	٣	مرتفعة
٣	يقوم المصرف الإسلامي بتحديث أنظمتة الحاسوبية بالشكل الذي يحقق التنمية لعملائه الحاليين والمتوقعين.	٣.٧٠	٠.٨٣	٢	مرتفعة
٤	يعمل المصرف الإسلامي بمحاولة الاستفادة من أجهزة الحاسوب والأجهزة الآلية الأخرى التي استبدلها بأحدث، في مجالات وأماكن أخرى بالمصرف أو خارجه بغرض الإفادة منها.	٣.٧٦	٠.٩٠	١	مرتفعة
	الدرجة الكلية	٣.٦٩	٠.٧٢	---	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول رقم (١١) وجود درجة مرتفعة من وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي (٣.٦٩) وانحراف معياري (٠.٧٢). وعلى مستوى الفقرات نجد أن ثلاث منها بدرجة موافقة مرتفعة وفقرة واحدة بدرجة موافقة متوسطة، وكانت أعلى الدرجات على الفقرة رقم (٤) بمتوسط إجابات (٣.٧٦) وانحراف معياري (٠.٩٠) وتنص على: "يعمل المصرف الإسلامي بمحاولة الاستفادة من أجهزة الحاسوب والأجهزة الآلية الأخرى التي استبدالها بأحدث، في مجالات وأماكن أخرى بالمصرف أو خارجه بغرض الإفادة منها". فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (١) بمتوسط إجابات (٣.٦٣) وانحراف معياري (٠.٨٩) وتنص على: "يستخدم المصرف الإسلامي تقنيات وأجهزة إلكترونية نظيفة وتحد من التلوث البيئي".

ولاختبار فرضية الدراسة الرابعة من خلال اختبار دلالة الفروق بين متوسط الإجابات للدرجة الكلية على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، ومتوسط المقياس الافتراضي (٣) تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة:

جدول (١٢):

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة للفرضية الرابعة.

المتوسط الحسابي	متوسط المقياس	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣.٦٩	٣.٠٠	١٠.٢٢١	١.٦٥٩	١١٢	*0.000

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين الدرجة الكلية لمتوسط الإجابات على وفاء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة البالغ (٣.٦٩)، ومتوسط المقياس الافتراضي (٣)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (١٠.٢٢١) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية عند درجات حرية (١١٢) ومستوى خطأ (٠.٠٥) والبالغة (١.٦٥٩). وبذلك ترفض الفرضية الصفرية من الفرضية الرابعة التي تنص على: "لا تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم"، وتقبل الفرضية البديلة أي أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تلبية بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

النتائج

بناءً على التحليل الإحصائي فإنه تبين أن للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وذلك من خلال الصيغ والأدوات والخدمات المصرفية الخاصة المنبثقة من الشريعة الإسلامية، مما يسهم في رفع مستوى المواطن الأردني الاقتصادي، ويزيد من قدرته في الحصول على حاجاته ورغباته، وفي تحسين المستوى الاجتماعي له، وتحقيق مستوى جيد من الرفاهية، في

ضوء سياسات وإجراءات يتم من خلالها المحافظة على البيئة، وباستخدام أحدث الأنظمة المحوسبة، وأكثر الشبكات والأجهزة والمعدات تطوراً، ويمكن تفصيل هذه النتائج على النحو الآتي:

١- تلبية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن متطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من وجهة نظر عملائهم، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي ٣.٦٤ وانحراف معياري ٠.٧٥، وعلى مستوى الفقرات نجد أن جميعها موافقة ومتوسطة، حيث كانت أعلى درجة متمثلة في محاولة المصرف الإسلامي مساعدة المواطنين في الأردن في الحصول على الموارد والمنتجات بشكل متساو بينهم، وبمتوسط إجابات ٣.٦٧ وانحراف معياري ٠.٩٣. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبادة وملحم، ٢٠١٩) ودراسة (المهدي والجنابي، ٢٠١٨) بالإضافة إلى دراسة (شهيناز ووسام، ٢٠١٦) في أن المصارف الإسلامية تساهم من خلال ما تقدمه من تمويل بصيغ مختلفة وخدمات مصرفية متنوعة لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (مقداد وحلس، ٢٠٠٥) والتي توصلت إلى فشل المصارف الإسلامية في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية.

٢- هناك ولاء للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي ٣.٦٧، وانحراف معياري ٠.٦٢، حيث كانت أعلى درجة متمثلة في قيام المصرف الإسلامي باتخاذ سياسات تكفل الاستفادة من طاقات موظفيه وأفكارهم ومواهبهم، بمتوسط ٣.٨٨، وانحراف معياري ٠.٨٣. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فراح، ٢٠١٤) في أن المصارف الإسلامية تلبية متطلبات البعد الاجتماعي للتنمية بما يحقق الارتقاء برفاهية المجتمع مع الإشارة إلى أهمية تطوير الموارد البشرية العاملة في هذه المصارف والاستفادة من طاقاتهم وأفكارهم ومواهبهم، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (شهيناز ووسام، ٢٠١٦) والتي توصلت إلى أن المصارف في الجزائر تعاني من بعض التقائص مثل: نقص كفاءة وخبرة العنصر البشري.

٣- هناك ولاء للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي ٣.٣٥، وانحراف معياري ٠.٦٦، حيث كانت أعلى درجة قيام المصرف الإسلامي بدعم القطاع الزراعي لمساعدته في تأمين الغذاء للمواطنين، بمتوسط ٣.٤٤، وانحراف معياري ٠.٩٠، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فراح، ٢٠١٤) في أن التنمية تؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع والحرص على الموارد المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية.

٤- هناك ولاء للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي ٣.٦٩، وانحراف معياري ٠.٩٤، وكانت أعلى درجة متمثلة في محاولة المصرف الإسلامي الاستفادة من أجهزة الحاسوب والأجهزة الآلية الأخرى التي استبدلت بأحدث، في مجالات وأماكن أخرى بالمصرف أو خارجه بغرض الاستفادة منها بمتوسط ٣.٧٦، وانحراف معياري ٠.٩٠. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (شهيناز ووسام، ٢٠١٦) والتي أشارت إلى ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة كإحدى النقائص التي تعاني منها المصارف الجزائرية.

التوصيات.

- ١- ضرورة قيام المصرف الإسلامي بالاهتمام بتنمية أفكار وقدرات ومواهب الموظفين العاملين لديه، وتوظيف قدراتهم على الابتكار والإبداع في تطوير الخدمات التي يقدمها، بالشكل الذي يسهم في تنمية القطاعات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو تكنولوجية، وبما يساعد في اجتذاب عملاء جدد.
- ٢- أهمية قيام المصرف الإسلامي بتحمل مسؤوليته الاجتماعية تجاه البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تمويل ودعم المشاريع الصديقة للبيئة، والمشاريع الزراعية بالإضافة إلى مشاريع إدارة موارد المياه والبيئة، للمحافظة على إفادة الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والاقتصادية المتوافرة في الحاضر.
- ٣- اقتراح وتطوير صيغ وأدوات إسلامية جديدة مخصصة لخدمة المشاريع الاقتصادية التنموية في مجالات التعليم، والصحة، والبيئة، وتفعيل دور المصرف بحيث يكون طرفاً فاعلاً في إدارة هذه المشاريع.
- ٤- ضرورة ربط توجهات وخطط المصرف الإسلامي وأنشطته مع الاحتياجات التنموية والسياسات المالية والاقتصادية للدولة؛ وذلك للإفادة في تحقيق التنمية المستدامة بطريقة تشاركية بين القطاعين العام والخاص.

الهوامش.

- (١) إبراهيم عبد الحليم عبادة وميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. "مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٦، عدد ٣، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٩م.
- (٢) صباح رحيب مهدي وسعد مجيد عبد علي الجنابي، إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بعض المصارف الإسلامية العربية أنموذجاً للمدة 2013-2006"، مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ١، ص ٢٨-٤١.
- (٣) عماد فراح، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٤م.
- (٤) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة. مفهومها - أبعادها - مؤشراتها. مكتبة العلوم الإنسانية. المجموعة العربية للتدريب والنشر، (ط١)، ٢٠١٧م، ص ٦٦-٨١.
- (٥) عز الدين آدم النور، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٠)، ١٩٩٦م، ص ٤٠-٥٠.
- (٦) صالح مفتاح وريمة عمري، "الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قلمة، الجزائر، ٢٠١٢م، ص ٢٢٣.
- (٧) عماد فراح. "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سابق ذكره.
- (٨) عبد الله الغامدي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، www.Kanakji.Com.
- (٩) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية"، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، ٢٠٠٧م،

(10) Douglas, Mosshate, (2000), Principles of Sustainable Development, translated by Shaheen, Baha'a, International Foundation, Cairo, Egypt.

- (١١) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد. التنمية المستدامة. مفهوما - أبعادها - مؤشرات، مرجع سابق ذكره.
- (١٢) عمر شريف، "استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧.
- (١٣) حربي محمد عريقات، وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص ٩١.
- (١٤) أحمد زهير شامية وعبد المعطي ارشيد وفوزي الخطيب، النقود والمصارف (ط١)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ١٩٩٤م، ص ٣٤٤.
- (١٥) حربي محمد عريقات، وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٩٢.
- (١٦) أحمد زهير شامية وعبد المعطي ارشيد وفوزي الخطيب، النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤٥.
- (١٧) حربي محمد عريقات، وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٥٦.
- (١٨) أحمد زهير شامية وعبد المعطي ارشيد وفوزي الخطيب، النقود والمصارف، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤٧.
- (١٩) حربي محمد عريقات، وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٥٥.
- (٢٠) خالد أمين عبد الله، وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، (ط١)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠١١م، ص ٣٠.
- (٢١) التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني، ٢٠١٨م، ص ٣٥.
- (٢٢) زياد رمضان، ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (ط٤)، الأردن، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠١٣م، ص ٢٣٤.
- (٢٣) إبراهيم عبد الحليم عبادة وميساء منير ملحم. الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي". مرجع سابق ذكره.
- (٢٤) صباح رحيم مهدي وسعد مجيد عبد علي الجنابي، "إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بعض المصارف الإسلامية العربية أنموذجاً للمدة 2013-2006"، مجلة المثى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠١٨م، المجلد ٨، العدد ١، ص ٢٨-٤١.
- (٢٥) حلحال شهيناز، وأيت عيسى وسام، "دور البنوك في التنمية الاقتصادية". رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر، ٢٠١٦م.
- (٢٦) عماد فراح. "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سابق ذكره.
- (٢٧) محمد حمود فهد بشير، "محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت: دراسة ميدانية". رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣م.
- (٢٨) نغم حسين نعمة، ورجد محمد نجم، "المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠١٠م، المجلد ١٢، العدد ٢، ص ١٢٢-١٥٤.
- (٢٩) محمد إبراهيم مقداد، وسالم عبدالله حلس، "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، ٢٠٠٥م، المجلد ١٣، العدد ١، ص ٢٣٩-٢٦١.

- (٣٠) جميل أحمد، "الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية ١٩٨٠-٢٠٠٠"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦م.
- (٣١) أحمد حسين أحمد المشهراوي، "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٣م.
- (32) Anderson, J, and Poole, M, (2019). Assignment and Thesis Writing, (4thed). CBS Publishers & Distributors Pvt. Ltd, England, p 45.
- (٣٣) محسن عطية، البحث العلمي في التربية، مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية، ط٢، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٦م، ص١٣٨.
- (٣٤) عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م، ص ١١٧.
- (٣٥) التقرير السنوي. البنك المركزي الأردني، مرجع سابق ذكره.
- (36) Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, and Tatham, R, L. Multivariate, (2018). Data Analysis (8thed): Cengage Learning EMEA.
- (37) Sekaran, U., & Bougie, R., (2016). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**, (7thed), NY: John Wiley & Sons Inc, New York.